

ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# حذار حذار ما تبَيّته «إسرائيل» بعد انسحاب «اليونيفيل»!

د. عدنان منصور

الجيش اللبناني في المناطق التي يفترض أن تنسحب منها، فمَن الذي سيمأل الفراغ في ما بعد؟! "إسرائيل" أعلنت في شهر آب/ أغسطس الماضي، معارضتها لنشر قوات دولية جديدة في



ما تبَقى من المدن والقرى شمال الناقورة بما فيها صور، إذ إن "إسرائيل" ترى في المناطق التي تتمركز فيها قوات "اليونيفيل"، هدفاً حيويًا لها بعد انتهاء ولايتها، حيث تعتزم توسيع رقعة الاحتلال، كي يمتدّ جيش الاحتلال إلى بلدات قضاء صور شمالاً.

فما لا شك فيه، أن انسحاب "اليونيفيل" سينيهي المراقبة الدولية في ظل استمرار الاحتلال العسكري "الإسرائيلي" الذي سينفذ إلى التحرك والتوغل في مناطق جديدة، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن ١7٩٠ دعا "إسرائيل" إلى الانسحاب من المواقع الخمسة الموجودة شمال الخط الأزرق، وتسليمها للسلطات اللبنانية، وهذا ما لم يلتزم به العدو "الإسرائيلي". إن التطورات الأمنية المتسارعة في الجنوب، تجاوزت القرار الدولي، وأصبح الوضع الأمني الذي كان قائماً عند اتخاذ القرار، تغيّر بشكل جذري بعد جولات من القتال، واستمرار "إسرائيل" في اعتداءاتها التي ازدادت بشكل ملحوظ، وذلك استناداً إلى تقارير الأمم المتحدة والبلدان تقرير مجلس الأمن الذي أوضح أن "اليونيفيل" سجلت بين ٥ و ١٦ آب/ أغسطس ٢٠٢٦ متوسطاً قدره ١٣7 مقدوفاً "إسرائيلياً" يومياً، إن عدم وجود بديل لـ "اليونيفيل"، سيضعف مراقبة الخط الأزرق، كما سيزيد أيضاً من صعوبة انتشار الجيش اللبناني. إن خطر التصعيد والمواجهة مع جيش الاحتلال "الإسرائيلي" الذي يواصل عدوانه على لبنان، سيظلّ يطرح نفسه بقوة، خاصة أن "إسرائيل" عازمة على التمدّد في

فيما يدفع لبنان وفرنسا وعدد من أعضاء مجلس الأمن، باتجاه استمرار وجود دوليّ يشكل ما في جنوب لبنان، بعد قرار مجلس الأمن الدولي ٢٧٩٠ لعام ٢٠٢٥ القاضي بإنهاء مهام القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٦، فإنّ "إسرائيل" والولايات المتحدة ترفضان إحلال قوات دولية بديلة تحلّ مكان "اليونيفيل"، هذا الرفض سيؤدّي إلى إحداث فجوة جغرافية أمنية كبيرة، ويدفع في ما بعد بالجيش "الإسرائيلي" للتقدّم باتجاه الأماكن التي كانت تتواجد فيها قوات الطوارئ الدولية، إذ كان الهدف من القرار 1٧٩٠ هو أن تصبح الحكومة اللبنانية الجهة الأمنية الوحيدة في جنوب لبنان، فإنّ "إسرائيل" ستعطلّ تماماً هذا الدور بأيّ شكل من الأشكال، إذ ستجد لها الدرائع والحجج الواهية وما أكثرها، كي يمتدّد جيش الاحتلال من الناقورة وصولاً إلى بلدات قضاء صور شمالاً.

مع اقتراب فصل الشتاء، يجد سوق الطاقة الأوروبي نفسه مرةً أخرى أمام صدمة جيوسياسية، غير أن منبع الأزمة هذه المرة ليس حقول الغاز الروسية، بل مصرّان مائليان حيويان في غرب آسيا، فالاضطراب الحاد في حركة السفن عبر مضيق - مع اقتراب فصل الشتاء، يجد سوق الطاقة الأوروبي نفسه مرةً أخرى أمام صدمة جيوسياسية، غير أن منبع الأزمة هذه المرة ليس حقول الغاز الروسية، بل مصرّان مائليان حيويان في غرب آسيا، فالاضطراب الحاد في حركة السفن عبر مضيق



هرمز، وانعدام الأمن في باب المندب، رفعاً لتكلفة الحصول على النفط والغاز، وزادا من المخاوف بشأن قدرة أوروبا على اجتياز الشتاء المقبل. كان مضيق هرمز، قبل اندلاع الحرب على إيران، ممرّاً يومياً لنحو ١٢٥ سفينة تجارية كبرى، إذ إن يمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة النفط الخام والغاز الطبيعي المسال (LNG) العالمية. لكن بعد إغلاق هذا الممر من قبل إيران، انخفض إمداد الطاقة بشكلٍ حاد، وبحسب بيانات "كيلر" لتتبع الشحن، بلغ متوسط عدد السفن العابرة لمضيق هرمز في الأسابيع الأخيرة تسع سفن يومياً فقط، فيما عبرت باب المندب في الأسبوع الماضي ١١٦ سفينة.

هذا التراجع في حركة الملاحة وإمدادات النفط عبر هذين الممرين، أثر بشكل مباشر على سوق الطاقة. وقالت الوكالة الدولية للطاقة إن الاضطراب في هرمز طال نحو حُدُوس الإمدادات العالمية من الغاز المسال، ما أدى إلى قفزة في الأسعار وتزايد التقلبات في السوق. فبلغ سعر النفط الآن نحو ١٠٥ دولارًا، وما

## شؤون سياسية

## ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بعد انتهاء ولاية اليونيفيل، ستكون الوقائع والحقائق أجدى بكثير من التصريحات السياسية الهزيلة الجوفاء التي أطلقها المسؤولون اللبنانيون على مدى أشهر، ومن الأدأ والمواقف العقيمة التي روّجوا لها، والقرارات التي اتخذوها. حينئذ سيبيّن للجميع غاية الولايات المتحدة و"إسرائيل" من رفضهما التجديد لقوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان، من الآن وبصوت عال، نقولها للمسؤولين الذين عوّلوا على اتفاق الإطار وهرولو إليه، إن "إسرائيل" لن تخلّيها "اليونيفيل"، ولن تسمح للجيش اللبناني أن ينتشر فيها الا بشروطها، كما لن تقبل بألية دولية للمراقبة والاتصال، بل ستندفع القوات الإسرائيلية بعد خروج "اليونيفيل" باتجاه مناطق جديدة للسيطرة عليها.

لنقل لنا الدولة اللبنانية بأركانها، وبأطالها، وجهاذتها، كيف ستواجه ما ينتظرها من تحديات مباشرة تضع سيادتها وسياستها، وتموضعها، واصطفاقاتها على المحك، وهي التي بعد سبع جولات من المفاوضات مع الجانب "الإسرائيلي" لم تعد منها إلا يخفي حين؟! كيف ستتعامل الحكومة "العليّة" مع التوغل "الإسرائيلي" المنتظر لجيش الاحتلال بعد الانسحاب النهائي لـ "اليونيفيل" من لبنان؟! أباتفاق الإطار الذي تمخضت به الدولة، أم بالاستعانة بـ "الرئيس العظيم" دونالد ترامب، حيث التوسّل السياسي والدبلوماسي اللبناني الهزيل فضح هشاشة المسؤولين، ووصل إلى ذروته دون أن يحقق الحد الأدنى من مطالب لبنان!

هل يعلم "المسلمون" الآن، لماذا كانت الولايات المتحدة و"إسرائيل" منذ أكثر من عام تعملان وتدفعان باتجاه إنهاء مهمة "اليونيفيل"! بعد أشهر قليلة ستكشف الأمور بكلّ أسرارها وخفاياها، حينئذ سنطلب من الحكومة "الباهرة" أن تحدثنا عن أخبارها وعن "إنجازاتها العظيمة" التي حققتها من اتفاق الإطار الذي هو في جيبين الدولة يبقىى وصمة رضح، وخضوع، واستسلام!

الأيام والشهور المقبلة بيننا، بعدها سنذكر المسؤولين بما وصلوا إليه وحققوه للبنان وشعبه، وإنّ لن تنفع معهم الذكرى!

المنطقة، وذلك كي تخلو الساحة لها، وهي التي تستمرّ في ممارسة عملياتها العسكرية العدوانية داخل لبنان، وانتهاكاتها المتواصلة رغم توقيع لبنان على اتفاق الإطار، لذلك في حال حصول فراغ بعد انسحاب "اليونيفيل" - وهذا ما تريده "إسرائيل" - وعدم التوصل إلى إنشاء قوة دولية جديدة لملء الفراغ لاحقاً، ستيجّ لـ "إسرائيل" أن تتماذى في اعتداءاتها على لبنان، ويصبح الوضع برمّته بعد ذلك أكثر تعقيداً، وتدهوراً، وتفجيراً، إذا ما استمرت "إسرائيل" في رفضها الانسحاب فعلياً من الأراضي اللبنانية المحتلة بعد انتهاء قوات "اليونيفيل"، ومعارضتها لانتشار الجيش اللبناني في المناطق التي ستخليها قوات الطوارئ الدولية، وعدم وجود آلية دولية للمراقبة والتحقّق، وأيضاً غياب جهة دولية مؤثوقة للتدخل وضبط الأمور في حال وقوع احتكاك بين لبنان و"إسرائيل"، كل ذلك سيشرّع الأبواب لدولة الاحتلال أن تفعل ما تشاء دون حساب أو رقيب، في ظلّ عجز الدولة اللبنانية وتخبّطها الذي ظهر بكلّ وضوح في اتفاق الإطار الذي أخذت منه "إسرائيل" كلّ ما تريده من الدولة اللبنانية، فيما مسؤولو لبنان لم ينالوا منها إلا السراب.

# أزمة المضائق وشتاء أوروبا القاسي

قاسٍ ولهذا شرعوا في اتخاذ إجراءات تقشفية، وطلبت المفوضية الأوروبية من الدول الأعضاء خفض استهلاك الغاز والكهرباء من أجل كبح جماع الأسعار.

ودعا دان يورغنسن، مفوض الطاقة والإسكان في الاتحاد الأوروبي، الوزراء الأوروبيين إلى التفكير - عند الضرورة - في إجراءات لخفض الطلب، وتشمل المقترحات المطروحة تحديد درجة حرارة المباني العامة، وتجنّب تدفئة الأماكن الخارجية، وإطفاء الإنارة غير الضرورية، والضغط الأكبر يقع على مخزونات الغاز، إذ تشير التقارير الأوروبية إلى أن مستوى المخزونات في سبتمبر بلغ نحو ٦٨ إلى ٧٠٪ من السعة، وهو لا يزال أدنى من مستويات السنوات الماضية. كما تواجه ألمانيا - بصفتها صاحبة أكبر طاقة تخزينية للغاز في أوروبا - مستوى امتلاء أقل من المعتاد.

وفي ظل هذه الظروف، تكتسب حالة مخزونات الغاز أهميةً مضاعفةً، فعلى مخزونات أوروبا، عشية الشتاء، أن تغطي احتياجات الأسر واستهلاك الصناعات ومحطات الطاقة معاً. وكلما انخفض مستوى المخزون، ازدادت حساسية السوق تجاه أي موجة برد مفاجئة، وأصبح التنافس على شراء شحنات الغاز المسال قادراً على دفع الأسعار لارتفاع أكثر فأكثر.

وبعد الحرب الأوكرانية، لجأت أوروبا إلى مصدرين آخرين للغاز المسال تعويضاً عن تراجع الواردات الروسية، غير أن تلك المسارات البديلة نفسها باتت اليوم عرضةً للاضطراب. وفي هذا السياق، أعلنت شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة، يوم الاثنين، تمديد التعليق الإلزامي لشحنات الغاز المسال المتجهة إلى أوروبا وآسيا.

وبحسب تقرير رويترز، تراجعَت صادرات قطر من الغاز المسال بنسبة ٩٦٪ منذ أبريل، إذ لم يتم تسليم سوى ١٨ شحنة حتى نهاية أغسطس، مقارنة بـ٩٥ شحنة في الفترة نفسها من العام الماضي. من هنا، غدت الترويج أكثر من أي وقت مضى مصدراً حيويًا لأوروبا، غير أن

## أزمة الديزل قد تفجّر العالم... والعالم لا يستطيع انتظار خيارات ترامب

ناصر قنديل

كشف التحذير الموجّه من الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى قادة الدول الأوروبية للإفراج عن مخزوناتهم من الديزل، اعترافاً بعمق أزمة سوق النفط العالمية، وتكشف أسعار الديزل حجم الخطر الذي يتفاهم سياسياً واجتماعياً في عشرات دول العالم وتضعه على حافة الانفجار، ويكفي النظر إلى ارتفاع الأسعار بنسب تقارب ١٠٪ ومواصلة الارتفاع دون تراجع إلى ما ينتظر العالم وفق تحذيرات صندوق النقد الدولي من انهيار عشرات الحكومات واندلاع الاحتجاجات في أكثر من مئة دولة.

يستهلك العالم نحو ٢٨-٢٩ مليون برميل يومياً من الديزل والغازويل، أي قرابة عشرة مليارات برميل سنوياً. وهذا الوقود يشغّل الشاحنات والآليات الزراعية ومعدات البناء وأجزاء واسعة من الصناعة وتوليد الكهرباء، لذلك فإن أزمة تنقل إلى أسعار الكهراء والغذاء والنقل والإنتاج، وتصبح ضغطاً على الاقتصادات والمجتمعات والحكومات، ولأجل فهم هذه الأزمة، ثم اختبار الرواية الأميركية عن فتح مضيق هرمز، يجب البدء من كيفية تغطية هذا الاستهلاك، وموقع الخام والمصافي والتجارة الدولية في تأمينه. تُغطّى حاجة العالم إلى الديزل عبر ثلاثة مسارات: خام محليّ تكرّره المصافي داخل البلد المنتج، وخام مستورد تكرّره مصافي البلد المستهلك وديزل جاهز يُستورد من مصافي البلدان المصدّرة أو من مصافي تجارية عبر العالم، وهذه المسارات تتداخل: فقد تنتج دولة النفط وتستورد بعض المشتقات، وقد تستورد دولة الخام وتصدّر جزءاً من منتجاتها مصافيتها. لذلك لا يمكن قراءة السوق من جدول صادرات الديزل وحده، فهذا الجدول يحصي الوقود الذي



يعبر الحدود بعد تكريره، بينما يبقى خارج حسابه الديزل الذي يُنتج محلياً من خام مستورد، قبل حرب إيران، كانت منطقة الشرق الأوسط تؤمّن نحو ١٩٪ من صادرات الديزل العالمية، وأميركا الشمالية نحو ١٥٪، وروسيا نحو ١١٪، وفق بيانات كبلر المشورة، وهذه حصص التجارة الدولية، وليست حصصاً من كامل الاستهلاك العالمي، لذلك فإن القول إن روسيا كانت تؤمّن عُشر السوق يحتاج إلى تحديد المقام، إنها تؤمّن قرابة عُشر الصادرات، بينما تغطّي بقية الحاجة عبر الإنتاج المحلي والتجارة مع الموردين الآخرين، ولا يجوز الانتقال بين هذين المستويين وكلّهما رقم واحد.

هنا تظهر أهمية هرمز التي تتجاوز حصة الخليج(الفارسي) من تجارة الديزل الجاهز، فالمضيق يحمل المشتقات المنتجة في المصافي الخليجيّة، ويحمل أيضاً الخام الذي تستورده دول أخرى لإنتاج مشتقاتها. عندما تتعطلّ هذه الإمدادات، تواجه السوق خسارتين مترابطتين: نقص الديزل الخليجي المتاح للاستيراد، وتراجع قدرة مصافي البلدان المستوردة على إنتاج الديزل من الخام الواصل إليها، وهكذا يمتد أثر التعطيل إلى إنتاج يبدو في الجداول محلياً، بينما يعتمد في مادته الأوليّة على طريق بحري خارجي.

والمصفاة لا تحوّل كل برميل خام إلى ديزل، بل تنتج مزيجاً من البنزين والديزل ووقود الطائرات وسائر المشتقات، ويحدّد هذا المزيج بنوعية الخام وتجهيزات المصفاة وطريقة تشغيلها، لذلك لا يكفي تعويض برميل مفقود ببرميل من أي مصدر لإنتاج الكمية نفسها من الديزل، وتحتاج استعادة الإنتاج إلى وصول الخامات المناسبة بانتظام، وإلى استمرار تشغيل وحدات التكرير. أما الحديث عن عدد البراميل العابرة دون أنواعها وجوهاها ومردوها في المصافي، فلا يجيب عن سؤال توافر الوقود.

وقد وثّقت رويترز هذا المسار في نيسان، عندما أفادت بأن انخفاض واردات الخام الآسيوية واضطرار المصافي لمعالجة خامات أخف قلّصاً إنتاج الديزل ووقود الطائرات، مع تقدير خسارة مشتركة لا تقل عن مليون برميل يومياً، وهذا الرقم يخصّ تلك المرحلة، لكنه يشرح آلية الأزمة، يستطيع اضطراب تدفق الخام أن يخفض إنتاج المشتقات في مصافر بعيدة عن الخليج(الفارسي)، ولذلك فإن عبور الخام عبر هرمز يجب أن يُقاس بما يعيده من إنتاج، إلى جانب الكميات التي تحملها الناقلات.

أما الاحتياطيّ فيسد فجوة لبعض الوقت، ولا يعيد تشغيل مصدر الإمداد المستمرّ. وقد أعلنت مجموعة السبع الإفراج عن مئة مليون برميل من الخام والمشتقات على أربعة أشهر، مع دفعة كبيرة من الديزل خلال عشرين يوماً، ولم تُعلن القسمة النهائية بين الخام والمنتجات، ولو كانت الكمية كلها ديزلاً، وهو غير صحيح، لعادت أقل من أربعة أيام من الاستهلاك العالمي، والمقارنة توضح محدودية المخزون أمام حاجة يومية متجددة، مع إمكان تأثيره المهم في تهدئة نقص التجارة مؤقتاً.

من هذا التشريح نصل إلى الاستنتاج أن فتح هرمز يعني استعادة وظيفته في تغذية المصافي وإمداد الأسواق بالمشتقات، فإذا بقي الديزل موضع أزمة، واستمرت الحاجة إلى احتياطات الطوارئ، فإن إعلان عودة العبور لم يثبت استعادة هذه الوظيفة، وقد تعبر سفن دون أن تعود الكميات والأنواع اللازمة لتوازن السوق. لذلك يبقى المضيق مغلقاً بمعناه الاقتصادي بقدر استمرار أثر تعطله في الإمدادات، وعلى أصحاب رواية النجح إثبات توافر الديزل؛ فالسوق الفعلية هي التي تمنح أرقام الملاحاة معناها، وهي التي تكشف المسافة بين الإنجاز المعلن والنتيجة المحققة.

أزمة الديزل تتجاوز كلفة الوقود إلى كلفة الكهرباء المنزلية والصناعية وكلفة الغذاء والنقل والإنتاج، وتراكم الضغط على المجتمعات والحكومات، والسحب من الاحتياطيّات يشتري وقتاً، لكنه لا يؤمّن إمدادات مستمرة. لذلك يفيد التذكير باعتبار سعر البرميل تعبيراً عن مصداقية تدفق النفط عبر مضيق هرمز، وهذا ما قاله أول تموز عندما أعلنت إيران أن المضيق مفتوح فانخفض السعر إلى ٥٧٠ للبرميل بينما لم تنتج كل بلاغات ترامب عن مليار برميل عبر هرمز بدفع السعر إلى ما دون الـ ٥١٠، هنا يصبح التوصل إلى اتفاق أميركي إيراني يعيد انتظام الإمدادات ضرورة اقتصادية عالمية، فيما تبقى معالجة بقية اختناقات الإنتاج والتصدير مطلوبة، العالم لا يستطيع تعليق أمّنه الاقتصادي على انتظار خيارات ترامب؛ فلنك يوم تأخير كلفة تدفعها شعوب لم تختبر هذا الحرب.

أحد أهم محاور الخلاف السياسي حول هذه الأزمة، إذ يقول منتقدو واشنطن إن الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران كانت الشرارة التي فجّرت موجة جديدة من الاضطراب في سوق الطاقة، وأن استمرار المواجهة بين طهران وواشنطن يحول دون عودة مسارات الطاقة بشكل كامل إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وكانت إيران قد اقترحت مؤخراً إعادة فتح هرمز، إلا أن دونالد ترامب رفض هذا العرض، القارة الأوروبية.